الآثار الناجمة عن تفتت الحيازات الزراعية في واحة الأحساء

د. عمر أحمد المصطفى حياتي
د. عبدالرحمن بن أحمد العمير
قسم الجغرافيا - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فرع الأحساء

تنتشر الزراعة في دول الخليج العربي أينما توافرت مياه الري والتربة الصالحة للزراعة في الواحات وعلى جوانب الأودية وعلى المدرجات الجبلية. وتتسم الحيازات الزراعية في المملكة العربية السعودية بصغر مساحتها وتبعثرها بين الكثبان الرملية والهضاب الصخرية أو بين المرتفعات والأودية. ولا تتصل الأراضي الزراعية فبين بعضها بعضًا مسافات كبيرة إلا في أقاليم المرتفعات الغربية أو في تهامة عسير، حيث تمتد الأراضي الزراعية أحيانًا عشرات الكيلومترات دون انقطاع[١].

وتشير تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٩م إلى أن ١,٥٪ من مساحة المملكة العربية السعودية قابلة للزراعة، وأن نسبة

(قدم للنشر في ١٤٣٢/٢/٨هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٣/٨/٢٥هـ).

(١) الشريف، عبد الرحمن صادق (٢٠٠٤م)، **جغرافية المملكة العربية السعودية**، الجزء الأول، دار المريخ، الطبعة السادسة، ص٢٣٩.

الأراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٨٠,٧٪، وأن الأرض المزروعة بمحاصيل دائمة تبلغ ١,٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة[٢].

إن التغير الاقتصادي المتسارع الذي تشهده واحة الأحساء في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية قد أثر كثيرًا في واقع حياة الأفراد، من حيث الدخل، والمنصرف والخدمات، ونوع العمل وعلاقاته، والاهتمامات التعليمية والثقافية الأخرى. انعكس ذلك التطور الاجتماعي والاقتصادي في نوع استخدام الأرض، وهو ما أثر في الحرف الأساسية تطويرًا وتحديثًا لها، أو الانتقال التدريجي منها إلى غيرها بما يتفق وسرعة التغير نفسه. ونسبة إلى نموّ القطاعات الأخرى فإن عددًا كبيرًا من الشباب قد تركوا الزراعة مفضلين الوظائف غير الزراعية ذات الدخل الأعلى والأسرع[٣]. وقد انعكس ذلك على حيازة الأرض الزراعية وكيفية استخدامها.

مشكلة البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الناجمة عن تفتت الحيازات الزراعية في واحة الأحساء على الزراعة في ضوء التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية

---

(٢) موقع البنك الدولي
(http://*data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.IRIG.AG.ZS/countries*)

(٣) الجبر، محمد بن عبداللطيف (٢٠٠٢م)، **الوضع الزراعي في واحة الأحساء: عرض للتنمية**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص١١٥، ١٥٢.

على حيازة الأرض الزراعية في واحة الأحساء. ويفترض البحث أن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في الأربعين سنة الماضية قد انعكس على حيازة الأرض الزراعية في واحة الأحساء. كما يفترض أن حيازة الأرض الزراعية تأثرت بالميراث والبيع، حيث تغيرت مساحات الحيازات، وكذلك استخداماتها.

تنبع أهمية البحث من النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده المملكة العربية السعودية عامة، والمنطقة الشرقية خاصة، والقائم على إنتاج النفط والصناعات المرتبطة به، ومدى أثره في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، وأثر ذلك في تغير نظم استخدام الأرض.

استخدم في هذا البحث المنهج الاستدلالي. وجمعت المعلومات بواسطة الاستبانة والمقابلة. وزعت الاستبانة على عينة عشوائية من مزارعي الواحة في ضوء نسبة مساحة كل قطاع إلى المساحة الكلية للقطاعات الزراعية، البالغة ١٥ قطاعًا، والمتجانسة تقريبًا من حيث الاستخدام والمحاصيل الزراعية. وبلغ عدد أفراد العينة ٣٠٠ مزارع (انظر الجدول رقم ١). كما استخدمت المقابلة الشخصية لجمع المعلومات من كبار السن، والمهتمين بالنشاط الزراعي، ومديري الأقسام والوحدات الزراعية بالإدارات الحكومية في المنطقة[٤].

(٤) منهم: المهندس منصور بن حسن الرمضان (رئيس قسم الأراضي بوزارة الزراعة بالهفوف)، والمهندس عبداللطيف إبراهيم الشعيبي (رئيس قسم الإحصاء والتسويق بوزارة الزراعة بالهفوف)، والشيخ =

الجدول رقم (١)

حجم عينة البحث من مجتمعه في ضوء مساحة القطاعات

القطاع الزراعي	المساحة بالدونم	النسبة المئوية من المساحة الكلية	عدد العينات (الاستبانات)
العمران	٤٤٩٠٠	١٥,٦	٤٧
المنيزلة	٢٢٨٠٠	٨,٠	٢٤
الجفر	١١٩٠٠	٤,١	١٢
الطرف	١٥٤٠٠	٥,٤	١٦
البطالية	١٢٢٠٠	٤,٢	١٣
الجشة	٨٥٠٠	٣,٠	٩
الشعبة	١٨٧٠٠	٦,٥	١٩
العيون	٣٠٥٠٠	١٠,٦	٣١
السحيمية	٨٢٠٠	٢,٩	٩
المبرز	٢٣٠٠	٨,٠	٢٤
المطيرفي	١٠٦٠٠	٣,٧	١١
الشقيق	٧٥٠٠	٢,٦	٨
الهفوف	٢٩٤٠٠	١٠,٢	٣٢
السيفة	٢٨٠٠	١,٠	٣
الغويبة	٤٠٧٠٠	١٤,٢	٤٢
المجموع	**٢٨٧١٠٠**	**١٠٠**	**٣٠٠**

= أبوبكر بن محمد بن أبي بكر الملا (رئيس هيئة الخبراء في محاكم الأحساء)، والشيخ عبدالرحمن بن أحمد الملا (أحد أعيان الأحساء وعلمائها)، والشيخ خليفة بن محمد الحكيم (مأمور بيت المال المتقاعد في محاكم الأحساء)، وعلي بن عبدالله الشناف (أحد مزارعي الأحساء من قرية البطالية)، وعبدالوهاب عبدالهادي إبراهيم (معرف مصلحة الزكاة والدخل).

الدراسات السابقة:

أعد فيدال (١٩٥٥م)[٥] دراسة استعرضت وصفًا جغرافيًا عامًا لمنطقة الأحساء وتحليلاً لمجتمعها وعمرانها واقتصادها القائم على الزراعة، وقصورها القديمة وآثارها. واتبع في ذلك المنهج الوصفي. قيمت الدراسة تنمية الوضع الاقتصادي في الواحة من منظور الأمن الغذائي والثقافة الغذائية والتحول الذي أحدثته الآلة (السيارات، والماكينات) في الاستخدام الزراعي. كما أشارت الدراسة إلى التغير الإيجابي الذي حدث لسكان الواحة جراء انخراط بعضهم في أعمال أخرى واستقرار بعض البدو في قرى الواحة ومدنها.

درس العلاوي (١٩٧٦م)[٦] "أثر النفط على نمط الاستقرار بواحة الأحساء". وفي إطارها العام في مجال الاقتصاد الريفي تناولت الدراسة نمط الاستقرار في قرى الواحة ومدنها في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، قبل اكتشاف النفط، وفترة ما بعد اكتشافه (١٣٥٠هـ/ ١٩٣٨م). أشارت الدراسة إلى أن تغير الاقتصاد الريفي باعتباره أساس التغير الاجتماعي، قد أثر في كل المظاهر الاجتماعية الأخرى بدءًا

(٥) فيدال (١٩٥٥م)، **عن واحة الأحساء**، ترجمة عبدالله ناصر السبيعي (١٤١٠هـ)، مكتبة التعاون الثقافي، الأحساء، المملكة العربية السعودية.

(6) Al Elawy (1976), *The Influence of Oil upon Settlement in Al Ahssa Oasis, Saudi Arabia*, Unpublished Ph.D Thesis, University of Durham, U of K.

بالقيم الموروثة، ومرورًا وانتهاءً بالنشاطات وأنماط السلوك الاجتماعي المصاحبة لسبل العيش في الريف والمدن.

درس الغنام (١٤٠٩هـ)[٧] "استغلال الأراضي في إقليم الأحساء"، وقد تناولت دراسته العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في استغلال الأرض في إطار الجغرافيا الاقتصادية. وتوصلت إلى أنه على الرغم من صعوبة التمييز بين نوع استخدام الأرض في بعض المواقع بالهفوف والمبرز، إلا أن الاستغلال الزراعي للأرض هو الغالب في منطقة الأحساء لما أملته الظروف البيئية، ممثلة في عوامل المناخ والتربة ووفرة المياه الجوفية. يلي ذلك الاستخدام السكني فالصناعي. أبرزت الدراسة بعض مشكلات استخدام الأرض الزراعية مثل: الملوحة، والتصحر، والعمالة، وشح الآليات الزراعية. وفي خاتمتها أوصت بضرورة التوسع الرأسي للمناطق السكنية بغية توفير الأرض الزراعية.

درس السبيعي (١٤٠٧هـ)[٨] "اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية". وصفت الدراسة حياة السكان الاجتماعية من نظم معيشتهم وعاداتهم وتقاليدهم وفنونهم الشعبية قبل اكتشاف النفط وبعده، وأثره في حياة الناس الاجتماعية.

---

(٧) الغنام، طرفة بنت عبدالرحمن بن محمد، (١٤٠٩ هـ)، **استغلال الأراضي في إقليم الأحساء**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

(٨) السبيعي، عبدالله بن ناصر (١٤٠٧هـ)، **أثر اكتشاف النفط على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المنطقة الشرقية خلال الفترة من ١٣٦٠ - ١٣٨٠هـ**. رسالة دكتوراة منشورة، جامعة واشنطون، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي دراسة ثانية له، تناول السبيعي (١٤٠٩هـ)[٩] "اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية ١٩٣٣-١٩٦٠". وقد جاءت دراسته الثانية هذه في إطار التاريخ الاقتصادي، وشملت التنقيب عن النفط واتفاقياته، وأثره في الحياة الاقتصادية بالمنطقة. ركزت الدراسة على الآثار الإيجابية لتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى الأثر السلبي لاكتشاف النفط الذي انعكس على القطاع الزراعي.

تناول العمير (١٤٠٨هـ)[١٠] "جغرافية العمران الريفي في واحات الأحساء"، ركزت الدراسة على المراكز الريفية من حيث النشأة والتوزيع والنمو والتركيب الداخلي والمشكلات العامة والأوضاع السكانية والعمرانية والعوامل المؤثرة فيها. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد عامل مؤثر في النمو على حساب الأرض الزراعية، وأن مشروع الري والصرف، وما تبعه من قنوات وطرق، أدى إلى تشكيل صورة جديدة من المراكز العمرانية الملتحمة والمتحدة، وكان لمشروع حجز الرمال دور في الحفاظ على عدد من القرى الشمالية والشرقية التي كانت عرضة لسفي الرمال وإعادة نشاطها.

(٩) السبيعي، عبدالله ناصر (١٤٠٩هـ)، **اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية**، الطبعة الثانية، (بدون ناشر).

(١٠) العمير، عبدالرحمن بن أحمد (١٤٠٨هـ)، **جغرافية العمران الريفي في واحات الأحساء**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني ربيع الآخر ١٤٣٤هـ، السنة التاسعة والثلاثون
الدارة

وفي دراسة ثانية درس العمير (١٤١٩هـ)[١١] "العمران الحضري في محافظة الأحساء"، مركزًا على نشأة العمران الحضري في الأحساء، وتوزيع المراكز الحضرية فيها، والعوامل المؤثرة في تخطيط مدن الأحساء، وخصائص سكان المراكز الحضرية، وأنماط استخدامات الأرض الحضرية، وحركة النقل في مدن الأحساء وأنواعها، وحركة النقل الحضري، والطرق، وإقليم المدينة، بالتركيز على مدينتي الهفوف والمبرز. وبجانب إبراز الدراسة لأثر التطور الاقتصادي في العمران بشكل عام في واحة الأحساء، فإنها قد أكدت أن التغير في العمران يتم في معظم الأحوال على حساب الزراعة.

درس الجبر (٢٠٠٢م)[١٢] "الوضع الزراعي في واحة الأحساء"؛ بهدف التعرف إلى دراسة المتغيرات التي أدت إلى تنمية الزراعة بالواحة. تناول البحث بالدراسة الزراعة التقليدية عبر تقنياتها، ونظم ريها، وحيازة الأرض ومحاصيلها في الواحة، ثم انتقل إلى دراسة النمو الاقتصادي والاجتماعي ودور مشروع الري والصرف في تنمية الزراعة بالمنطقة، فضلاً عن دور المؤسسات الأخرى التي تخدم الزراعة، وختمت الدراسة بأثر المتغيرات الاقتصادية على الزراعة.

(١١) العمير، عبدالرحمن بن أحمد، (١٤١٩هـ)، **جغرافية العمران الحضري في محافظة الأحساء**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(١٢) الجبر، المرجع السابق.

وقد عكست دراسة الجبر بوجه عام اتجاهات التنمية الزراعية ومستقبلها في واحة الأحساء في إطار دور المؤسسات التي تخدم التنمية الزراعية في الواحة.

درس صابان (٢٠١٠م)[١٣] أراضي الأحساء ومزارعها الميرية في وثائق الأرشيف العثماني. وقد وفرت الدراسة إحصاءات دقيقة عن مزارع الأحساء من حيث حدودها الجغرافية ومساحاتها وأسماء أصحابها وعدد أشجارها وكيفية ريها، كما بينت البعد التاريخي لاستخدام الأرض وأوجه النشاط الاقتصادي في الفترة التي كتب فيها السجل المحفوظ في الأرشيف العثماني. كما عكست أهمية الزراعة والمزارع في واحة الأحساء، ومكانتهما في المجتمع.

لعل ما يميز البحث - موضع الدراسة - عن البحوث التي أشير إليها أعلاه تناوله موضوع حيازة الأرض وما يتصل بها من استخدام في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها منطقة الدراسة.

الوصف الجغرافي لواحة الأحساء:

أولاً: الجوانب الطبيعية

تقع الواحة في محافظة الأحساء التي تحتل الجزء الجنوبي الساحلي من المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وتقع بين خطي طول ٤٨° - ٥١° ودائرتي عرض

(١٣) صابان، سهيل (٢٠١٠م)، **من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني** (١٨٧١-١٩١٣م)، نادي الأحساء الأدبي، الطبعة الأولى، الأحساء، المملكة العربية السعودية.

٢٢° - ٢٥°. أما الواحة فتنحصر بين خطي طول ٤٩° - ٥٠° ودائرتي عرض ٢٥° - ٢٦°، وتحيطها شمالاً وغربًا صحراء الدهناء، وجنوبًا الربع الخالي[١٤] (انظر شكل رقم ١). تبلغ مساحة الواحة ٨٦٠ كم٢ تقريبًا، وتمتد على محور نحو الشرق بطول ٢١ كم وبمحور نحو الشمال بطول ٣٠ كم، تبعد الواحة مسافة ٤٠ كم عن الخليج العربي، و١٥٠ كم جنوبي الدمام، و٣٢٠ كم شرقي الرياض.

عرفت منطقة الأحساء بهذا الاسم لكثرة الأحسية بها، ويجمع المؤرخون على أن الأحساء (جمع حسي) هي الأرض الصخرية المغطاة بطبقة رملية تختزن مياه الأمطار لمدة طويلة في عمق بسيط[١٥]. اشتهرت الأحساء بكثرة ينابيعها، التي تضاربت تقديراتها، إلا أن الرقم الإجمالي لها يتراوح بين ستين وسبعين نبعًا[١٦]. أدت وفرة المياه والتربة الصالحة للزراعة بالواحة إلى جذب البدو الرحل من المناطق المجاورة للاستيطان بها منذ حوالي خمسة آلاف سنة[١٧]. ساعد على ذلك موقعها على الطرق التجارية الرئيسة بين وسط الجزيرة العربية والخليج.

(١٤) الطاهر، عبدالله أحمد سعد (١٤١٩هـ)، **الأحساء: دراسة جغرافية**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

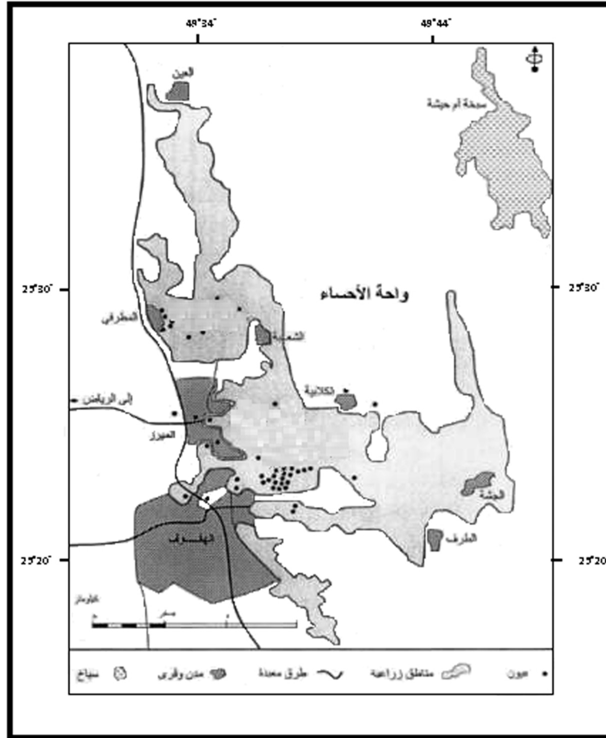
(١٥) الحموي، ياقوت بن عبدالله ، **معجم البلدان**، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر (١٩٥٥م)، بيروت، لبنان، ص١١١-١١٢.

(١٦) فيدال، المرجع السابق.

(17) Bowen, Jones (1980), Agriculture and the Use of Water Resources in the Eastern Province of Saudi Arabia, In: Issues in *Development in Gulf States*, Ziward Daftari، M., (ed) M.D. Research and Services Ltd. London.

نقلاً عن: الجبر، المرجع السابق، ص٩.

الشكل رقم (١)



موقع واحة الأحساء في المملكة العربية السعودية[١٨]

ينحدر سطح منطقة واحة الأحساء بشكل عام من الغرب نحو الشرق، وقد ساعد هذا الانحدار على تكوين الواحة. ويتكون التشكيل الطبوغرافي للواحة من أربع وحدات رئيسة، هي: هضبة

(١٨) مصدر الشكل بتصرف من:

The Water Potential of the Al Hassa Oasis, Volume 38, Reports on the work of the Leichtweiss-Institute Research Team, Technical University Braunschweig/ Hofuf Agricultural Research Centre, Saudi Arabia.

الصمان والتلال التابعة لها (بريقة، القارة، الأربع)، والكثبان الرملية، والواحات الزراعية (العيون والشمالية والشرقية)، والسبخات، وأهمها سبخة الأصفر بمساحة ٦٠٠٠ هكتار.

يتميز مناخ واحة الأحساء بأنه حار جاف صيفًا، وبارد جاف نسبيًا في الشتاء. تبلغ درجة الحرارة القصوى ٤٥ درجة مئوية، وتتأثر الواحة في الشتاء بالرياح الشمالية الجافة والباردة، وفي الصيف بالرياح الجافة والحارة التي تحمل الغبار. وتبلغ أقصى سرعتها في فصل الصيف فقد تصل إلى ٩٢ كيلو مترًا/ الساعة، وعادة ما تتسبب في إثارة الأتربة في الهواء إلى ارتفاع يتراوح بين ٣ و٥ كيلومترات، وفي زحف الرمال وحركة الكثبان الرملية وبمعدل ٢,٥-١٠ أمتار سنويًا نحو الجنوب مهددة الرقعة الزراعية والمنشآت العمرانية[١٩].

يتراوح متوسط معدل الرطوبة النسبية بالواحة بين ٢٨ و٤٦٪، وتتفاوت هذه النسبة؛ إذ تبلغ أعلى معدلاتها في الشتاء ٩١٪، وأقلها صيفًا ١٠٪. وتتساقط الأمطار في فصل الشتاء ويصل التساقط أعلى معدلاته في يناير ومارس، ويبلغ متوسطه السنوي ٧٢ مليمترًا.

يتفاوت قوام التربة بين رملية طفلية، وطينية رملية طفلية[٢٠]. ويتراوح عمقها بين ٤٠ -٣٠٠ سم، وتتميز بالتهوية

---

(١٩) الجبر، المرجع السابق، ص٦٩. الشريف المرجع السابق، ص٢٦٠. وزارة الزراعة، **التقرير السنوي لعام ١٤٠٠هـ**، المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة والمياه، المديرية العامة للزراعة والمياه بالمنطقة الشرقية - الأحساء، المملكة العربية السعودية، ص١.

(٢٠) الجبر، المرجع السابق، ص٨٩.

الجيدة والصرف السريع وسرعة النفاذية، ويتطلب استخدامها للزراعة كميات أكثر من مياه الري مقارنة بالتربة الثقيلة، مما يؤثر سلبًا على كمية المخزون الجوفي للواحة، ويزيد من معدلات ملوحة المياه. ويقدر متوسط ملوحة المياه في المنطقة ٧٠٠-٢٠٠٠ جزء/ مليون[٢١].

لعل أهم ما يميز الواحة وفرة مياهها، إذ تعتبر المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه، ولكن الطلب المتزايد على المياه، سواء كان بغرض الاستهلاك المنزلي الناجم عن ارتفاع التمدن أو بسبب التوسع في الرقعة الزراعية، أصبح إحدى المشكلات التي تعاني منها الواحة.

ثانياً: الجوانب البشرية

لم يكن معدل النمو السكاني في الأحساء بمعزل عن نمو السكان في المملكة عامة، والمنطقة الشرقية خاصة. كما أن استعراض تطور السكان في المحافظة يشير إلى سكان الواحة، ذلك لأنها تغطي معظم مساحة المحافظة، ويتركز معظم السكان بها. بلغ عدد سكان محافظة الأحساء حسب نتائج التعداد السكاني عام ١٣٩٤هـ ٢٤٤,٤٢٢ نسمة، ثم ارتفع إلى ٥٥١,٤٥٥ نسمة، وفقًا لتقديرات وزارة التخطيط عام ١٤٠٥هـ. ثم ارتفع عدد السكان في المحافظة ليصل إلى ٧٤٥,٧٢٥ نسمة، وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام ١٤١٣هـ، ويمثل ذلك ٢٩,٠٣٪ من سكان المنطقة الشرقية، ومعدل نمو سنوي قدره ٣,٥٪[٢٢].

(٢١) وزارة الزراعة، المرجع السابق، ص١.

(٢٢) الطاهر، المرجع السابق.

وقـد بلغ تعـداد السكان في الأحـسـاء حـسب نتـائج المسح الاجتمـاعي الاقتصادي الذي أجرته بلدية محـافظة الأحسـاء عـام ١٤١٥هـ ٧٩٠,٠٠٠ نسـمـة، بمعـدل نمو قـدره ٤٪. وبلغ عـددهم ٩٠٨,٣٦٦ ألف نسـمـة، ٨٥٪ منهم سعـوديون حـسب تعداد ١٤٢٥هـ[٢٣].

شهدت محـافظة الأحساء، لا سيّما أبرز مدنها الهفوف والمبرز، تطورًا اقتصاديًا واجتماعيًا ملحوظا خلال الأربعين سنة الماضية. ففي مدينة الهفوف مثالاً هُدمت أسوار المدينة وفُتحت الشوارع الرئيسة وعبدت بالإسفلت عام ١٣٧٦هـ، وفُتحت أخرى فرعية في حي الكوت، والنعاثل، والرفعة. وأُدخلت شبكات التيار الكهربائي وشبكات المياه في عام ١٣٧٧هـ، وبنت البلدية أسواق الخضار والفواكه واللحوم، والمحلات التجارية، وفتحت المستشفيات وأسست بعض الصناعات مثل مصنع النسيج ومصنع للثلج عام ١٣٧٧هـ[٢٤]. كما صاحب اكتشافَ النفط في المنطقة نمو لقطاعات أخرى نافست تخصص الواحة القائم على الإنتاج الزراعي ممثلة في القطاعين التعديني والصناعي اللذين أديا بدوريهما، لاحقًا، لنمو القطاعين التجاري والسياحي.

---

(٢٣) وزارة الاقتصاد والتخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، **نتائج تفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ**، (المنطقة الشرقية)، ص٢٠.

(٢٤) الزاملي، أحمد السيد (١٩٩٧م)، **استخدام الأراضي في مدينة الهفوف في المملكة العربية السعودية**، في: المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، ص١٣٠-١٣٤.

تبع ذلك التطور حراك سكاني كبير من المناطق البدوية والريفية طلبًا لفرص العمل، مما أدى إلى توسع المدن والقرى الكبرى[٢٥].

التركيب الاقتصادي للمزارعين بالواحة:

أكدت نتائج المسح الميداني مزاولة معظم المزارعين السعوديين ٨٧,٥٪ الذين استفتوا أعمالاً أخرى بجانب النشاط الزراعي، فأكثر من نصفهم يعملون موظفين بالقطاعين العام ٢٧,٦٪ والخاص ٢٩,٩٪. وهذا يشير إلى أمرين: الأول أن الزراعة لم تعد النشاط الاقتصادي الأول كما كانت عليه الحال قبل أربعين أو خمسين عامًا. أما الثاني فيتصل بتوافر مهن أخرى أسرع وأكثر عائدًا من الزراعة، الشيء الذي يعكس في ذات الوقت تطور القطاعات الأخرى في المنطقة اقتصاديًا بفضل اكتشاف النفط وحسن إدارة عائداته، وما تبع ذلك من تغير طال معظم النظم الاجتماعية بمختلف تركيباتها وخصائصها. ومما يؤكد ذلك مزاولة ٣١٪ منهم للنشاط التجاري، كما أشارت نتائج المسح الميداني، وإن معظم هذه النشاطات تمارس في قطاعات أخرى غير زراعية (السلع، والبضائع، السياحة). وهذا في حد ذاته يعكس انصراف المزارعين في الاستثمار في القطاع الزراعي، إما لقلة العائد منه أو للمخاطر المتصلة به.

ولقد ساعد توافر العمالة الزراعية الأجنبية الرخيصة الأجر في مزاولة المزارعين لنشاطات أخرى، والاكتفاء بإدارة

(٢٥) الجبر، المرجع السابق، ص١٣٩.

العمل الزراعي أو الإشراف عليه. وقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن ثلثي العمالة الزراعية في الأحساء تقريبًا من أصل آسيوي ٦٩٪، وأن متوسط عدد العمال في المزارع الصغيرة المساحة (٢٠٠٠ - ٤٠٠٠م٢) بين عامل إلى عاملين بنسبة ٧١٪، ويزيد عدد العمال في المزارع الأكبر مساحة. وهذا أيضًا يشير إلى صغر مساحة المزارع وتفتتها بواسطة الميراث والبيع.

أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية في الزراعة:

المملكة العربية السعودية عضو مؤثر في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لإنتاجها ومخزونها الكبيرين. ويعدّ النفط والغاز الطبيعي من أهم مصادرها الطبيعية، إذ تملك منهما ثروة ضخمة. فلقد ارتفعت الطاقة الإنتاجية من النفط الخام من ٣,٨ مليون برميل/ يوميًا في عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م إلى نحو ٨,٨ مليون برميل/ يوميًا في عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. كما ارتفع حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي من ٢٠,٦٣ بليون متر مكعب إلى نحو ٨٣,٣ بليون متر مكعب خلال المدة ذاتها. وفي الوقت نفسه، ارتفعت احتياطيات المملكة المؤكدة من النفط الخام من ١٣٨,٧ بليون برميل إلى ٢٦٤,٢١ بليون برميل. كذلك ارتفع الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي من ٥٦,٤ ترليون قدم مكعب في عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م إلى ٢٥٧,٩ ترليون قدم مكعب في عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م[٢٦].

(٢٦) موقع ويكيبيديا (*http://ar.wikipedia.org/wiki*)

ولقد أشار التقرير السنوي الرابع والأربعون لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الاقتصاد السعودي قد سجل زيادة في معدلات النمو لقطاعات الاقتصاد خلال عام ٢٠٠٧م، نتيجة استمرار جهود الإصلاحات الاقتصادية، وتحديث الأنظمة، واتخاذ عدد من القرارات والإجراءات لتقوية مسيرة الاقتصاد وتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة.

وجراء النمو المطّرد للاقتصاد السعودي شهد متوسط دخل الفرد السنوي ارتفاعًا مستمرًا، ولقد أشار التقرير إلى أن متوسط دخل الفرد السنوي قد بلغ في عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ نحو ٥٩ ألف ريال، بزيادة قدرها ٤,٦٪ عما كان عليه عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، أي ما يقارب ٤,٩ آلاف ريال شهريًا. وقد أسهمت الزيادة المستمرة هذه في تلبية الاحتياجات الخدمية والسلع ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وهو ما انعكس كثيرًا على النشاط الزراعي.

انعكس ذلك إيجابًا على الناتج الإجمالي، إذ قفزت قيمة السلع والخدمات التي أنتجتها المملكة من ٤,٤ بليون دولار أمريكي في عام ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م إلى نحو ٢٤٨ بليون دولار في عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، تضاعف إثرها الناتج الإجمالي أكثر من ٣٣ مرة، مما ساعد على تبني المملكة خطط تنمية خَمْسية طموحة منذ عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م ركّزت على إنشاء البنيات الأساسية، وتنمية الموارد البشرية وتنويع روافد الاقتصاد غير النفطي، بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتعدين والزراعة.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني ربيع الآخر ١٤٣٤هـ، السنة التاسعة والثلاثون
الدارة

كما انعكس هذا التطور إيجابًا أيضًا على التنمية الزراعية التي حققت تطورًا كبيرًا بالرغم من المعوّقات الطبيعية والبشرية، المتمثلة في: محدودية الأراضي الزراعية، وقلة الأمطار، ومحدودية المياه الجوفية، وضعف مشاركة العمالة الزراعية الوطنية. وبفضل الجهود المبذولة من قبل الدولة، والمتمثلة في: توزيعها الأراضي البور على المستثمرين الزراعيين، وتسهيلها القروض الزراعية طويلة الأجل بدون فوائد، وتزايد الأنشطة والخدمات الإرشادية، وتطويرها للأبحاث الزراعية، وتنميتها للموارد الطبيعية، وإنشائها كثيرًا من الشركات والمؤسسات والمشاريع الزراعية، وشرائها للمحاصيل الإستراتيجية خاصة الحبوب من المزارعين بأسعار عالية - انتعش القطاع الزراعي وأسهم في نقل البلاد من مرحلة استيراد معظم احتياجاتها الغذائية إلى مرحلتي الاكتفاء الذاتي والتصدير الخارجي في بعض أنواع السلع الغذائية كالقمح[٢٧].

وقد بلغ إنتاج الأحساء من القمح عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م نحو ٣,٨ مليون طن بعد أن كان لا يتجاوز ٣٠٠٠ طن عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م. وتضاعفت المساحة المزروعة نحو أربع مرات خلال ١٧ عامًا فازدادت من ٣٨٥ ألف هكتار عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م إلى نحو ١,٤ مليون هكتار في عام ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م موزّعة على الحبوب ٧٣٪ والخضراوات والفواكه والأعلاف ٢٧٪.

---

(٢٧) موقع ويكيبيديا (*http://ar.wikipedia.org/wiki*)

تتركز أكثر من نصف المساحة المزروعة ٥٧٪ في وسط المملكة في منطقتي الرياض والقصيم، تليها المناطق الجنوبية الغربية ١٩٪، حيث مناطق جازان، وعسير، ونجران، والباحة، ثم المنطقة الشمالية ١٣٪ في إمارات حائل وتبوك والجوف، وتتوزع باقي المساحة المزروعة ١١٪ على المنطقتين الغربية والشرقية.

ولقد حظيت واحة الأحساء باهتمام تنموي زراعي كبير، إذ أنشئت فيها كثير من المشروعات الخاصة بالتنمية الزراعية، أهمها: مشروع الري والصرف الذي أنشئ بهدف توفير مياه الري لتكفي حاجة ٢٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وتفادي المشكلات التي تترتب عن الصرف غير الجيد (تملح التربة). ومشروع حجز الرمال بهدف الحفاظ على الأراضي الزراعية في الناحية الشمالية الشرقية من الواحة التي طمرت الرمال مساحات واسعة منها. ومصنع تعبئة التمور بهدف معالجة مشكلة تسويق التمور وحفظ المنتج. ومركز الأبحاث الزراعية بهدف توجيه المزارعين وإرشادهم. وكان لهذه المشاريع دور كبير في النهوض بالزراعة في واحة الأحساء.

حيازة الأرض:

أولاً: نوع حيازة الأرض

تنحصر حيازة الأرض الزراعية في واحة الأحساء في الملك الحر والإيجار والوقف. وهناك ملك حر عن طريق إحياء الأرض. أشارت نتائج العمل الميداني إلى أن نسبة من

يملكون حيازة أرض زراعية عن طريق الملك الحر قد بلغت ٧١٪. ويشير ذلك إلى قدم استيطان السكان في الواحة منذ أمد بعيد، إذ توجد دلالات وشواهد تاريخية تؤكد وجود حياة حضرية تعود إلى نحو ٥٠٠٠ سنة[٢٨].

أما الملك الحر عن طريق إحياء الأرض الموات فيعود تاريخه إلى صدر الإسلام استنادًا إلى حديث رسول الله ﷺ: "من أحيا أرضًا ميتة فهي له". وقد أحييت أراض كثيرة في الأحساء على أساس هذه القاعدة حتى عام ١٣٨٥هـ. إذ كان بمقدور الفرد إحياء أرض موات "غير مستغلة"، ثم يطلب من الدولة تملكها بعد زراعتها فترة طويلة، بعد إثبات إحيائه لها عن طريق وثيقة أو شاهدين أو ما شابه ذلك. أما بعد ذلك التاريخ فقد قيدت الدولة وضع اليد بإذن منها عن طريق المنح الزراعية، التي كان بعضها على هيئة مخططات زراعية كمخطط الغويبة رقم ٢ الواقعة على طريق قطر، ومخطط منطقة الأصفر، ومخطط طريق العقير. وفي عام ١٤٢٨هـ لم يعدّ استصلاح الأراضي العامة يتم إلا عن طريق إدارة أملاك الدولة التابعة لوزارة المالية، وأصبحت العقود عقود إيجار فقط بعد إجراء مزادات عليها تجدد كل ١٠ سنوات. وفي عام ١٤٣٠هـ صدر توجيه بعدم البت في إصدار صكوك عن حجج استحكام، وذلك بغرض تنظيم وضبط منح الأراضي داخل المدن وخارجها. ولقد أدى توقف إحياء الأرض الموات إلى زيادة الإقبال على نظام الإيجار، خاصة أن الإيجار

---

(٢٨) نقلاً عن: الجبر، المرجع السابق، ص٩.

يساعد في الاعتناء بالأرض وعمارتها وإحيائها من جديد حتى لا تصبح بورًا وخرابًا.

وفيما يتصل بنوع حيازة الأرض في الواحة فقد بلغت نسبة الذين يملكون حيازة زراعية عن طريق الصبرة(٢٩) من عينة البحث ٢٣٪ وهي إيجار غير محدود بأجل يسمح للمستأجر بزراعة محصول لا تتجاوز فترة بقائه في الأرض أكثر من خمس سنوات، كالبرسيم الحجازي. ويمكن رد ذلك لانشغال الملاك بنشاطات تتصل بالتوظيف والتجارة وغيرهما. وأشار رئيس قسم الأراضي بمديرية الزراعة بالهفوف أن الأراضي التي تتم حيازاتها بالصبرة تتركز في مناطق أم خريسان والسيفة والحقل والخدود وسودة.

وهناك نوع آخر من الحيازة يسمى بالوقف(٣٠). وعلى الرغم من أن هذا النوع من الحيازة يتيح للمزارع العمل على استثمار الأرض الزراعية والعمل على إحيائها، فقد أثبتت الدراسة الميدانية أن أكثر المزارع الموقفة تعاني الإهمال، ربما بسبب قلة المياه أو زيادة ملوحتها (الجشة، الجفر، العمران، المنيزلة)، أو إهمال أصحاب الوقف للأرض، وحاجتها لاستثمارات مالية لا توفرها المزرعة من دخلها وقد لا تتوافر لدى ولي الوقف.

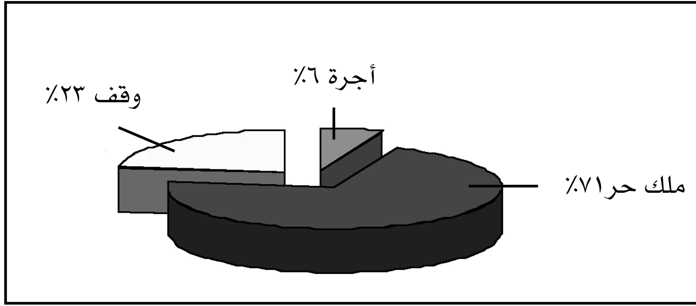
(٢٩) عقود المساقاة.

(٣٠) يشير معنى المزرعة الموقوفة إلى "أن يقفها مالكها ويسبلها في حياته لوجوه الخير والبر، فيستمر أجرها ما دامت باقية". ومن فضائل الوقف أنه يعين على الخير والأعمال الصالحة، ويعين أهل العلم والعبادة، ويسد حاجات الفقراء، ويستطيع أي مزارع يريد استثمارها أن يستثمرها لما فيه الخير له ولغيره.

وبلغت نسبة الأجرة[٣١] ٦٪. ولعل صغر هذه النسبة يشير إلى أن نسبة الملك الحر العالية نسبيًا من ناحية وقيام أهل المزارع بإدارة شئون مزارعهم بأنفسهم من ناحية أخرى قد قلل فرصة عرض الحيازة الزراعية للإيجار (الجدول رقم "٢"، الشكل رقم "٢").

الشكل رقم (٢)

نوع حيازة الأرض الزراعية لدى أفراد عينة البحث في واحة الأحساء



ولقد أكدت المقابلات الفردية أن هناك نوعين من الإيجار: الأول إيجار جزئي، أو ما يسمى بـ "القبالة"[٣٢]. أما الثاني فهو إيجار كامل يعرف محليًا باسم "الكدادة"[٣٣]. ولقد وجدت

---

(٣١) تعني أن المزرعة التي يعمل بها المزارع تخص شخصًا آخر، ويستثمرها المزارع تحت اتفاق بينه وبين صاحب الأرض أو من ينوب عنه، وللمستأجر الحق في تجديد العقد المتفق عليه أو عدم تجديده.

(٣٢) القبالة: مصطلح محلي يعني "أن يخصص للمؤجَر له إنتاج بعض أشجار النخيل التي بالمزرعة، وما تبقى من محصول فهو من نصيب مالك المزرعة أو المؤجر".

(٣٣) الكدادة: وهي مصطلح يعني "اتفاق بين المؤجَر له وصاحب الأرض، أو المالك، يعطي الأول الحق في التحكم في زراعة ما شاء من الخضر والفاكهة ومعالجة الأراضي الزراعية".

الدراسة الميدانية أن هناك بعض الحيازات الكبيرة المؤُجَرة في منطقة القرين بالقرى الشمالية (قطاعي الشعبة والغويبة "طريق العقير") تبلغ مساحتها حوالي٢٠,٠٠٠ مترًا مربعًا تتنوع فيها المحاصيل (أشجار النخيل، والأرز، ودوار الشمس،... وغيرها).

ومن ناحية أخرى فإن وجود نظام الإيجار - على قلة نسبته - يشير إلى عدم تفرغ الملاك للقيام بالأنشطة الزراعية بأنفسهم بسبب انشغالهم بأنشطة أخرى، ساعد على ذلك التطور الاقتصادي الذي شهدته المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في الأربعين سنة الماضية. ويعكس ذلك في ذات الوقت رغبة الملاك في أن تكون حيازاتهم الزراعية معتنى بها من ناحية ومستثمرة بأجل معين من ناحية أخرى. وهكذا تُحيا الأرض وتُعمر. ولقد وجدت خلال الزيارة الميدانية أن غالبية المزارع المؤجرة تركز على إنتاج الخضر (الشعبة، الهفوف)، وأن ما يؤثر سلبًا في هذا النوع من الحيازة قلة العائد من الإنتاج الزراعي، وعدم مقدرة المستأجر على استحداث أنشطة أخرى في المزرعة، كبناء منشآت سكنية أو مستودعات مثلاً، لعدم رغبة صاحب الحق الشرعي للأرض، وعدم استطاعة المستأجر توسيع المساحات الزراعية على حساب الأشجار المزروعة أصلاً، ومحدودية زمن الإيجار، كما أفاد بعض المزارعين. بينما يثبت الواقع أن الأراضي التي تزرع بالخضر ونحوها ذات مردود مالي جيد، والمستفيد منه المزارع المستأجر، وتثار مثل هذه الادعاءات بغية استمرار عقود الإيجار من المؤجرين.

ثانياً: كيفية الامتلاك

أشارت نتائج العمل الميداني إلى أن نسبة من امتلكوا حيازة زراعية عن طريق الشراء قد بلغت ٦١٪ (انظر الجدول رقم "٢"، الشكل رقم "٣") من جملة مُلاك المزارع الذين استفتوا. ويعني امتلاك الحيازة عن طريق الشراء أن صاحب الملك قد اشترى هذه الأرض من أفراد آخرين. ولعل في تصدر الشراء هذه القائمة إشارة إلى أمرين أساسيين: يشير الأول إلى مقدرة الأفراد على شراء الأراضي الزراعية، مما يؤكد في الوقت ذاته أثر التطور الاقتصادي في المنطقة الشرقية على زيادة دخل الفرد. كما أشارت المقابلات أيضًا مع الذين امتلكوا حيازات زراعية عن طريق الشراء أن متوسط سعر المتر المربع قد تراوح بين ٥٠ إلى ٣٠٠ ريال، حسب موقع الأرض ومدى ما استثمر فيها زراعيًا وخدميًا وزمن الشراء. أما الأمر الثاني فيشير إلى دور الإرث في تفتيت الحيازة بالقدر الذي يصبح فيه نصيب الفرد أحيانا أقل من ٤٠٠ متر مربع؛ مما يساعد على بيع بعض الأفراد نصيبهم من الأرض، أو تغيير نمط استخدامها في شكل استراحات. وأن البيع غالبًا ما يكون قاصرًا على الورثة فيما بينهم. وفي حالة عدم وجود رغبة أو عدم الاتفاق على السعر تعرض الأرض للبيع للعامة. كما يتم البيع في الأرض الحرة والصبرة على السواء، مع اختلاف سعر كل منهما.

الجدول رقم (٢)

نوع حيازة الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة وكيفية امتلاكها ومساحاتها

نوع الحيازة		كيفية الامتلاك		مساحة الحيازة م٢	
نوع الحيازة	٪	كيفية الامتلاك	٪	مساحة الحيازة	٪
ملك حر	٧١	الشراء	٦١	أقل من ٢٠٠٠م٢	٨
وقف	٢٣	الميراث	٣٠	من ٢٠٠٠م٢ إلى أقل من ٤٠٠٠م٢	٥١
أجرهة	٦	الهبة	٩	من ٤٠٠٠م٢ إلى أقل من ٦٠٠٠م٢	٢٠
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠	من ٦٠٠٠م٢ إلى أقل من ٨٠٠٠م٢	١٤
				٨٠٠٠م٢ فأكثر	٧
				المجموع	١٠٠

وفي السياق ذاته احتل الميراث المركز الثاني في كيفية امتلاك الحيازات الزراعية بنسبة ٣٠٪. ويعني امتلاك الحيازة عن طريق الميراث أن حيازة الأرض قد آلت إلى صاحبها عن طريق الإرث ولم تأت عن طريق الشراء أو المنح الحكومية". وهذا يشير إلى أن بعض أراضي الأحساء خضعت لعمليات تداول بالإرث الذي تجزأت منه مساحات أصغر(٣٤).

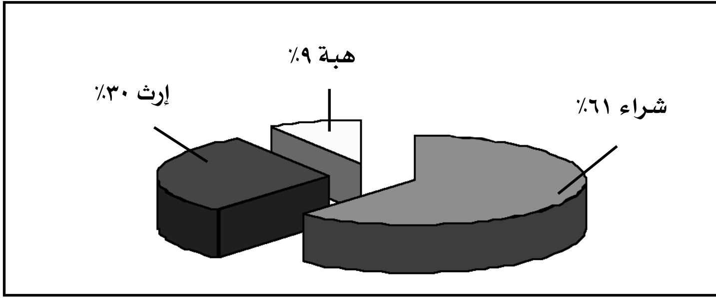
إن أهم ما يميز الملك الحر عن غيره من الحيازات الأخرى أنه يعطي فرصة أكبر لاستغلال الأرض وفقًا لحاجة المالك ورغبته في تنويع في المحاصيل، وزراعة وإعادة زراعة ما يشاء من أشجار النخيل، فضلاً عن تربية المواشي والطيور الداجنة. كما يتيح له فرصة إقامة أنشطة أخرى في المزرعة،

(٣٤) صابان، المرجع السابق، ص١٢.

كإقامة أبنية الاستراحات، وحفر آبار إضافية للري، خاصة في المزارع كبيرة الحجم، إذ أفادت المقابلات الفردية مع بعض ملاك المزارع أن كمية المياه التي يُزَوّدون بها من قبل هيئة الري والصرف غير كافية لحاجة مزارعهم. وقد تتوافر هذه الميزات لأنواع الحيازات الأخرى، إلا أنها تكون مشروطة ومقيدة.

الشكل رقم (٣)

كيفية امتلاك الأرضي الزراعية لدى أفراد العينة في واحة الأحساء



ولكن من أكبر عيوب هذا النوع من الحيازة أنه يستغل قدرًا كبيرًا من المياه بغية سد احتياجات المزارع من مياه الري، خاصة تلك التي تتمتع بمساحات كبيرة. إذ يضطر بعض أصحاب المزارع إلى حفر آبار من أجل تغطية حاجة المزرعة من المياه. في حين أن الكمية التي يزودهم بها مشروع الري والصرف لا تلبي احتياجاتهم، حسب زعمهم. ولقد أكد بعض الملاك أن توجيه بعض الحيازات الصغيرة لأغراض الترفيه والسياحة يكون على حساب الإنتاج الزراعي للواحة كلها. وذلك لتحقيقه ربحية عالية تصل إلى عدة أضعاف المردود من الزراعة.

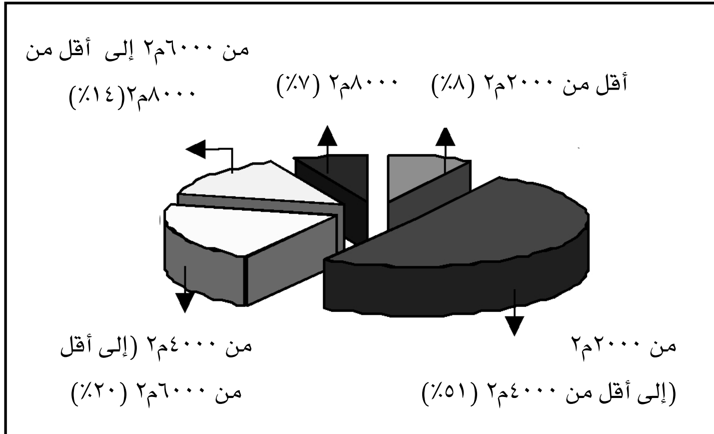
ثالثًا: مساحة الحيازات المملوكة

أشارت الدراسة الميدانية إلى أن مساحة الحيازات المملوكة للمزارعين قد تباينت مساحاتها. كما هو موضح بالجدول رقم (١) فإن ٥١٪ من حيازات المزارعين الذين استفتوا بالواحة قد تراوحت بين ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ م٢، و ٨٪ منهم كانت مساحة حيازاتهم أقل من ٢٠٠٠م٢. إن في مثل هذه النتائج تأكيدًا لدور الميراث في تفتيت الحيازات وتكوين مساحات صغيرة لا تصلح لزراعة أشجار النخيل بقدر ما تصلح لإنتاج الخضر وتربية الحيوان. ولقد أفادت المقابلات الفردية مع بعض المزارعين في الواحة أن الحيازات الصغيرة غير مجدية في كثير من الأحيان، بل لا تشجع ملاكها على زراعتها والاهتمام بها. ويغلب استغلال حيازات بهذه المساحات الصغيرة في شكل استراحات خاصة أو تأجيرها باليوم، وتبنى على بعضها قصور أفراح وغرف ومرافق وخدمات ترفيهية أخرى (أحواض سباحة). كما أشار كبار السن من المزارعين إلى أنهم لم يكونوا في السابق يسورون المزارع لمعرفة معالمها وحدودها. وكان تسوير المزارع في حد ذاته دلالة على صغر مساحاتها وتعدد ملاكها.

ولقد أوضح العمل الميداني أن المزارع التي تراوحت مساحتها بين ٤٠٠٠ وأقل من ٦٠٠٠م٢ قد بلغت نسبتها ٢٠٪، والتي تراوحت مساحاتها بين ٦٠٠٠ وأقل من ٨٠٠٠ م٢ قد بلغت نسبتها ١٤٪، والتي زادت مساحاتها عن ٨٠٠٠م٢ قد بلغت نسبتها ٧٪، كما يشير الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٤).

الشكل رقم (٤)

مساحة الحيازات الزراعية لدى أفراد عينة البحث في واحة الأحساء



تبدو هذه النسب في ظاهرها منطقية في إطار تقسيم مساحة الواحة على المزارعين من سكانها، إن وضعنا اعتبارًا لمهن وحرف أخرى يمارسها السكان. وهذا في مقاييس الواحة اليوم أمر وارد نتيجة للنهضة التنموية التي لازمت التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في الأربعين سنة الأخيرة، وما أوجدته من وظائف في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص، وحرف وصناعات وخدمات أخرى تتطلب موظفين وعمالاً.

ولكن كان السواد الأعظم لمساحة الحيازات في السابق كما أشار كبار السن من المزارعين الذي استفتوا تتراوح بين ٨٠٠٠ و١٥٠٠٠م٢. يؤكد ذلك ما أشار إليه[٣٥] من أن مساحة أراضي الأحساء الزراعية الميرية بلغت عام ١٢٩٤هـ ٦٤٢٦

(٣٥) صابان، المرجع السابق، ص٢٤.

دونمًا[٣٦] و٥٢٨ ذراعًا، وأن عدد المزارع بلغ ٤٥٤ مزرعة. ويكون متوسط مساحة المزرعة ١٤ دونمًا تقريبًا، أي ١٤ ألف مترًا مربعًا. بل حتى المزارع التي تراوحت مساحتها بين ٤٠٠٠ وأقل من ٦٠٠٠م٢ بلغت نسبتها ٢٠٪ تفتت بفعل البيع والشراء ونحو ذلك. ولقد أجمع المزارعون المستفتون على أن تفتيت الرقعة الزراعية عن طريق الوراثة يؤثر في الإنتاج الزراعي في الآتي:

١ - يقلل من اهتمام المزارع بالمزرعة لصغر مساحتها، وقلة العائد السنوي من إنتاجها، وعدم تغطيته نفقاتها (أجور عمال، وكهرباء، ومدخلات إنتاج أخرى).

٢ - يشجع المزارع على تهيئتها في شكل استراحات للترفيه وللمناسبات الاجتماعية تؤجر باليوم أو بالشهر، وتدر عليه دخلاً أكبر، وتكون سهلة الإدارة والإشراف.

رابعًا: هيئة الري والصرف وحيازة الأرض

كانت الواحة تعاني سوء الصرف وعدم الإنصاف في تقسيم المياه بين المزارع، وصعوبة النقل والتآكل في التربة؛ مما جعل الدولة تنشئ مشروعًا للري والصرف عام ١٣٩٢هـ بغية التحكم في المحافظة على الموارد المائية والتحكم في توزيعها، وزيادة الإنتاج الزراعي والمحافظة على البيئة، وتحسين نوعية التربة، ومد الطرق بين المزارع واستصلاح أراض جديدة. أسهم المشروع في زيادة الرقعة الزراعية إلى ٨٠٠٠ هكتار بواقع ١٢٠٠ هكتار إضافية، وشُقَّ عدد من

(٣٦) الدونم = ١٠٠٠م٢.

الطرق الرئيسة والفرعية بلغ إجمالي طولها ١٤٠٠ كلم بين المزارع، وشق قنوات للري والصرف أسهمت في معالجة مشكلات الصرف وحركة النقل. أدى كل ذلك إلى تقدم الزراعة في الواحة(٣٧).

أسهم هذا المشروع إسهامًا كبيرًا في عملية تقنين المياه بغية الحد من هدرها، بإدخال نظم ري جديدة كالري بالتنقيط والرش وغيرهما من أساليب الري الحديثة. وقد ترتب على ذلك نمو قطاع الزراعة بسبب التقليل من الملوحة، حيث إن لعمليات الهدر آثارًا سلبية على المياه، إذ إنه كلما انحسرت المياه الجوفية تركزت فيها نسبة الأملاح. ولكن من ناحية أخرى فإن مساحات الأراضي الزراعية التي استقطعت بواسطة مشروع الري والصرف للطرق وشق القنوات لا يمكن تعويضها، كما أدت هذه الطرق إلى فقدان الواحة بيئتها الداخلية الرطبة. مما أثر في فقدان عدد من المزروعات خاصة الفاكهة كالخوخ والرمان وغيرهما. وكان للمشروع دور في تفتيت كثير من المزارع التي فقدت أطرافها بعد شق الطرق.

كما يحمد لهيئة الري والصرف أيضًا أنها ساعدت في زيادة الرقعة الزراعية للواحة عن طريق استصلاح أراض جديدة، مما ساعد في زيادة الإنتاج الزراعي، لا سيما قطاع الخضر، ويؤخذ عليه أنه بهذه الزيادة في الرقعة الزراعية قد ساعد بشكل غير مباشر في تجفيف بعض المزارع عن طريق عدم توفير قدر

(٣٧) موقع هيئة الري والصرف (*http://www.hida.gov.sa*).

كاف من مياه الري في بعض القطاعات في أطراف الواحة الشرقية والشمالية (الجشة، الجفر، الطرف، المراح، والجرن) مما حدا ببعض المزارعين لحفر آبار في مزارعهم بغية زيادة مياه الري، الأمر الذي يهدد المخزون الجوفي للواحة.

تَغيُّر استخدام الأرض:

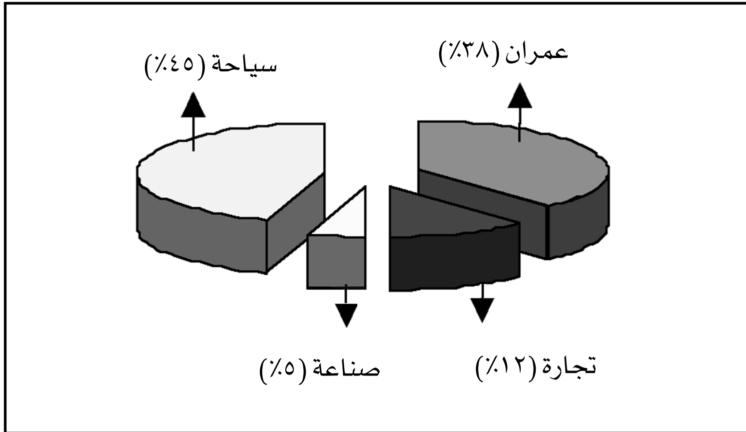
تعتقد عينة الدراسة أن تغير حيازة الأرض الزراعية وتقلص مساحاتها يسهم في تغير سبل استخدامها، إذ يعتقد ٤٥٪ منهم أن استخدام الأرض قد تغير من الاستخدام الزراعي إلى السياحي، محتلا بذلك المرتبة الأولى مقارنة بالتغير نحو الاستخدام العمراني والتجاري والصناعي (الشكل رقم٥)، على الرغم من أن التغير نحو العمران كان الأكثر شيوعًا في السنوات الأربعين الماضية. ولعل في ذلك تأكيدًا لما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن مساحة الحيازات المملوكة، فإن من أسباب التغير في استخدام الأرض نحو السياحة صِغَر الحيازات الزراعية. ولقد أكدت المقابلات الفردية أن تغير استخدام الأرض يرتبط بأسباب اقتصادية في المقام الأول، طالما أن المردود المالي من الإنتاج الزراعي لم يعد مجديًا، وهو أدنى بكثير من ذلك الذي يعود بفضل الاستخدام السياحي (الاستراحات، وقصور الأفراح).

بينما يعتقد ٣٨٪ بأن استخدام الزراعي تحول إلى العمران. ويمكن رد ذلك إلى التوسع الكبير الذي شهدته مدينتا الهفوف والمبرز والمراكز العمرانية الأخرى جراء الزيادة السكانية والتحضر، مما حدا بالقائمين على أمر

الإسكان بالإدارات الحكومية الشروع في مخططات جديدة على حساب الأراضي الزراعية. وخير شاهد على ذلك حي الرقيقية بالهفوف وشمالي السيفة وشرقيها حتى مدينة المبرز. وإن جميع الأحياء الجديدة المعروفة في الهفوف والمبرز قامت على أراض زراعية بعد عام ١٣٨٠هـ عدا الأراضي التي وزعتها الدولة على قطاعات وطنية من المجتمع أو ذوي الدخل المحدود، بل إن أسماء بعض تلك الأحياء نسبت إلى أسماء المزارع التي كانت موجودة أصلاً، مثل حي سمحه في الهفوف والشرفية في المبرز ونحوها، أو إلى ملاكها، مثل الخالدية والبندرية والخرس والمنقور، وغيرها كثير.

الشكل رقم (٥)

رأي أفراد عينة حول تغير استخدام الأرض من الزراعة إلى قطاعات أخرى



وأكثر من ذلك كان داخل القرى الريفية، حيث تتغير باستمرار خرائط النطاق العمراني في المناطق المأهولة بصفة

رسمية أو غير رسمية، حيث يبلغ سعر المتر المربع في بعض القرى أكثر من سعره في المدينة، ليصل إلى أكثر من ألف ريال. كما أسهم شق الطرق في بيئة مناسبة لإنشاء المحلات التجارية على امتدادها لبيع مواد البناء والأعلاف. حتى بلغت نسبة التغير في استخدام الأرض في التجارة ١٢٪ والصناعة بنسبة ٥٪، حسب اعتقاد عينة البحث. ويعكس ذلك توسع المدن والقرى وما تتطلبه من مناطق صناعية وأسواق ومخازن وغيرها. وقد أحدث تغير استخدام الأرض من الزراعة إلى العمران أو الصناعة أو السياحة أو التجارة في واحة الأحساء آثارًا اقتصادية واجتماعية وبيئية، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: التغير من الزراعة إلى العمران

قد نجم عن تغير استخدام الأرض من الزراعة إلى العمران ما يلي:

١- نشأة مستعمرات سكنية جديدة أخرى على حساب الأراضي الزراعية. وارتفعت جراء ذلك أسعار الأرض الزراعية المجاورة للمدن لإمكانية استخدامها استخدامًا غير زراعي (سكني أو تجاري).

٢- طمر كثير من المصارف التي كانت تسهم في تصريف مياه الري الزائدة، ومن ثم غسل أملاح التربة.

٣- زيادة المخلفات الإنشائية ورميها في أطراف الأراضي الزراعية غير المستغلة (المتروكة).

٤- ظهور طبقة جديدة من الملاك الجدد ذوي فكر ونظرة حديثة للزراعة.

ثانياً: التغير من الزراعة إلى الصناعة

١ - أثبتت نتائج هذا البحث أن ٥٪ من عينة البحث يعتقدون أن التحول في استخدام الأرض الزراعية تغير لصالح الاستخدام الصناعي. وتتمثل أبرز الصناعات في تعبئة الأصباغ والمواد الغذائية بما فيها التمور، وبعض الحرف مثل محال صيانة السيارات (ورش). أدى تغير استخدام الأرض من الزراعة إلى العمرانَ إلى وجود وظائف أكثر ربحية من العمل الزراعي عمل فيها شباب من القرى الزراعية.

٢- أدت المناطق الصناعية ومحال صيانة السيارات إلى تلوث التربة والمياه في الأرض الزراعية المحيطة بها، وانعكس ذلك على إنتاجها الزراعي. وأدّى هذا التحول، خاصة بعد انتشار السيارات ومخلفاتها، إلى تغير في البيئة الداخلية للواحة (المناخ الموضعي).

ثالثاً: التغير من الزراعة إلى السياحة

أدى تغير استخدام الأرض من الزراعة إلى السياحة إلى ما يلي:

١- إضافة القصور والأندية الترفيهية الخاصة والقاعات العامة في مناطق كانت في الأصل زراعية، إذ أثبتت نتائج هذا البحث أن ٤٥٪ من عينة البحث يعتقدون أن

استخدام الأراضي الزراعية قد تغير إلى استثمارات سياحية وترفيهية. وكان أثر ذلك أن تركت مساحات واسعة من الأرض الزراعية على ما كانت عليه.

٢- التحول في تركيبة الطبقة العاملة من عمالة زراعية محضة إلى عمالة زراعية سياحية ترفيهية. وبذا قلّ إسهام العمالة الوطنية في النشاط الزراعي واستخدمت عمالة زراعية (وافدة) يفتقر كثير من أفرادها إلى الخبرة.

رابعاً: التغير من الزراعة إلى التجارة

يعتقد ١٢٪ من عينة البحث أن استخدام الأراضي الزراعية قد تغير من الاستخدام الزراعي إلى التجاري (محلات، ومستودعات). ويعتقدون أن ذلك يسهم في إيجاد فرص عمل في القطاع الزراعي، جراء تأثير القطاع التجاري بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع الزراعي (التجارة في المدخلات الزراعية)، إذ إن معظم التجار كانوا في الأصل مزارعين، أو يمتلكون مزارع في معظم الأحيان، فقد أدى انصرافهم عن العمل الزراعي واهتمامهم به في الوقت ذاته إلى إيجاد فرص عمل.

الخاتمة:

مما سبق نشير إلى أن المملكة العربية السعودية - وفي ظل نموها الاقتصادي المطرد ونهضتها الشاملة وتطور بنيتها التحتية - قد بذلت جهدًا ملحوظًا في تطوير الزراعة عبر إنشائها لمشاريع كبيرة ممثلة في مشروع الري والصرف، وإدخال أساليب ري جديدة واستصلاح أراض زراعية أسهمت إيجابًا في زيادة نسبة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم زيادة دخل الفرد.

وفي ما يتصل بحيازة الأرض؛ توصلت نتائج البحث إلى أن عينة البحث تعتقد أن الحيازات بواسطة الميراث والبيع قد أسهمت في تغيير استخدام الأرض من الاستخدام الزراعي إلى استخدام في قطاعات أخرى. كما تعتقد أيضًا أن نسبة التغير بلغت ٤٥٪ نحو الخدمات السياحية والاجتماعية، و٣٨٪ نحو العمران، و١٢٪ نحو التجارة، و٥٪ نحو الصناعة. وأن تغير استخدام الأرض نحو الخدمات السياحية والاجتماعية والعمران نتج عن التوسع الكبير الذي شهدته مدينتا الهفوف والمبرز، وحاجة سكانهما للسكن والتمتع بالخدمات السياحية والترفيهية الأخرى.

لقد أشارت نتائج البحث أيضًا إلى أن التغير في استخدام الأرض من الزراعة إلى القطاعات الأخرى قد أسهم في توفير فرص عمل أخرى، خاصة بعد الثورة النفطية، فقد ترك كثير من المزارعين مهنتهم للالتحاق بالوظائف الحكومية أو بشركات النفط (أرامكو) أو بمؤسسات القطاع الخاص.

وأصبحت الزراعة حرفة ثانية لهم، خاصة إن كانت مساحة حيازاتهم الزراعية صغيرة.

ومن ناحية أخرى؛ أدى التطور الاقتصادي في واحة الأحساء في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية إلى زيادة كبيرة في دخل الأفراد عامة والتجار خاصة. انعكس ذلك في دخول مستثمرين في الحقل الزراعي بقدرات عالية، فظهرت إثر ذلك مزارع ذات مساحات كبيرة، تعتمد على تقنية عالية، وطرق ري حديثة، وذات إنتاجية عالية من التمور والخضر المزروعة في البيوت الزجاجية.

كما نشير إلى أن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في الأربعين سنة الماضية قد انعكس إيجابًا على حيازة الأرض في الواحة. وأن في هذا تحقيقًا لفرضية البحث التي تنص على: "أن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في الأربعين سنة الماضية قد انعكس على حيازة الأرض الزراعية في واحة الأحساء. وأن حيازة الأرض الزراعية تأثرت بالميراث والبيع، حيث تغيرت مساحات الحيازات وكذلك استخداماتها".

وفي ضوء هذه النتائج يوصي البحث بإيجاد صيغة لمزارع جماعية كبيرة في شكل تعاونيات، بغية الوصول إلى مساحات كبيرة تتفق ومواصفات الزراعة الحديثة. سعيًا إلى الحد من مشكلة تفتيت حيازة الأرض.



من إصدارات المركز

ص.ب ٦٥٣٥ - مكة المكرمة (العزيزية) ٢١٩٥٥
المملكة العربية السعودية
هاتف ٠٢٥٥٨٨٨٨٩ - فاكس ٠٢٥٢٨٦٣٤١

الحياة العلمية في مكة المكرمة

١١١٥-١٣٣٤هـ (١٧٠٣-١٩١٦م)

تأليف

آمال رمضان عبدالحميد صديق

١٠٠٨ صفحات

(مجلدان)



يوضح هذا الكتاب عوامل ازدهار الحياة العلمية في مكة المكرمة في عهد الدولة العثمانية، ويشير إلى جهود الأسر العلمية في نشر التعليم، ويبين أثر رحلات الحج والعمرة في تشجيع العلاقات العلمية بين مكة المكرمة والبلدان الإسلامية، كما يذكر أماكن التعليم في مكة المكرمة كالمساجد والكتاتيب والمدارس.

وقد أبان هذا الكتاب نظم التعليم وطرق التدريس في مكة المكرمة، ووضح سبل الإنفاق عليه، وعدد العلوم التي كانت تدرس فيها، ووضح أثر المجاورين والوراقين في زيادة الإنتاج العلمي فيها، كما بين المصنفات العلمية لعلماء مكة المكرمة، وأشار إلى عنايتهم بالمكتبات، وألقى الضوء على أثر علماء مكة المكرمة في ازدهار الحياة العلمية في البلدان الإسلامية.